مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٥١٩

الجمعة، ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد كوفاندا	(الجمهورية التشيكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	ألمانيا	السيد رودولف
	إندونيسيا	السيد وسنومرتي
	إيطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد لغويلا
	رواندا	السيد اوبلجورو
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	عُمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد غمباري
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠

إقرار جدول الأعمال
أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل اليابان، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل للمشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد أوادا (اليابان) المقعد المخصص له إلى جانب طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1995/292 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الأرجنتين، رواندا، عمان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتكلم الأول هو ممثل اليابان وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية بأن أقدم لكم تهانئي على توليكم الرئاسة في شهر نيسان/أبريل. واليابان على استعداد لتقديم تأييدها الكامل لكم في قيادتكم لأعمال المجلس. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بسلفكم ممثل جمهورية الصين الشعبية على الطريقة الممتازة التي وجه بها أعمال المجلس خلال شهر آذار/مارس.

يساور اليابان قلق عميق إزاء محنة الشعب العراقي الذي يعاني من مشكلات صحية وتغذوية خطيرة نتيجة لتصلب حكومة العراق، الأمر الذي استلزم تطبيق الأمم المتحدة للجزاءات.

وانطلاقا من هذا القلق الإنساني تؤيد اليابان مشروع القرار الذي يوشك المجلس على اعتماده. ويرى وفدي أن مشروع القرار يتخذ نهجا سليما ومتوازنا للتخفيف من المشقات التي يواجهها الشعب العراقي. وتود اليابان أن تعرب عن تقديرها لجهود الدول التي وضعت مشروع القرار هذا وتأمل أن يعتمده المجلس بتوافق الآراء، مما سيخدم غرض إرسال رسالة قوية لا لبس فيها من المجتمع الدولي إلى السلطات العراقية.

وتحث اليابان العراق على أن يمتثل بإخلاص لأحكام مشروع القرار هذا وعلى أن يتعاون مع الأمم المتحدة في تنفيذه على الفور.

وفي نفس الوقت ينبغي ألاّ يفوتنا أن رفاه شعب العراق لا يمكن كفالته إلا إذا طبقت حكومة العراق، بإخلاص، جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبذلت جهودا صادقة لتنضم مرة أخرى إلى المجتمع الدولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل اليابان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اقتراح تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ستصوت إيطاليا مؤيدة مشروع القرار المعروض على المجلس هذا الصباح، وذلك انطلاقا من اقتناعنا بأنه لئن كانت الجزاءات لا تزال إحدى الأدوات الأكثر فعالية التي يوفرها ميثاق الأمم المتحدة لفرض الامتثال للقانون الدولي، فإن هذه الجزاءات ينبغي ألاّ تؤدي إلى عاقبة

شديدة تصيب كل السكان المدنيين بالبؤس والجوع الشديدين.

والواقع أنه مما من شأنه أن ينطوي على التناقض أن نقوم نحن شعوب الأمم المتحدة، نحن الذين نفخر بالقيام بعمليات ضخمة لتقديم الإغاثة الإنسانية، أينما كانت لازمة وحينما تكون ضرورية، بالإسهام بأعمالنا بدلا من ذلك في زيادة هذه المعاناة. وبصراحة فإن الطفل العراقي الذي يتطلع إلينا على شاشات التلفزيون بعينين واسعتين أصبحتا جاحظتين بسبب الجوع والمرض، لا يختلف عن أي طفل في الصومال أو في أي بلد آخر نهرع إلى مساعدته.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تجربة الماضي توضح أن الجزاءات إذا طبقت على نحو غير مميز، ستجعل الشعب يلتف حول حكومته بدلا من تعبئته ضدها. وهذا بطبيعة الحال لا يعني أن الجزاءات لا ينبغي اعتمادها أو تنفيذها. ولكن حتى تكون هذه الجزاءات فعالة ينبغي على الدوام أن تطبق بحذر وفي أضيق الحدود وينبغي قبل كل شيء أن تكون موجهة بشكل خاص لتجنب حدوث أية آثار جانبية سلبية خطيرة.

ووفقا لمشروع القرار، سيسمح للعراق ببيع ما قيمته بليون دولار من نفطه كل ٩٠ يوما. وستنفق نسبة ٧٠ في المائة من هذا المبلغ من أجل تلبية الاحتياجات الغذائية والطبية المستعجلة للشعب العراقي. أما النسبة المتبقية وهي ٣٠ في المائة فستستخدم في التعويض الجزئي لضحايا العدوان العراقي.

وبهذه الطريقة، نعتقد أنه سيتم على الأقل تحقيق ثلاثة أهداف هامة. أولا، ستوفر للسلطات العراقية الوسائل المالية اللازمة، وتحت رقابة دولية صارمة، لتخفيف معاناة شعب العراق. ثانيا، ستتم تهيئة تدفق نقدي في الصندوق لاستخدامه في تعويض الضحايا العديدين من كويتيين ومصريين وباكستانيين وهنود، وسري لانكيين وفلسطينيين والعديد غيرهم - الذي حرموا من كسب عيشهم وعانوا صعوبات هائلة. وبعبارة أخرى، فإن لجنة التعويضات في جنيف، برئاسة ايطاليا ستتمكن بالتالي من الشروع بعملها على النحو السليم. ثالثا، سيبدأ التعويض عن الخسائر التجارية العديدة التي لحقت بالبلدان المجاورة، بدءا بإعادة تشغيل خطوط أنابيب النفط بين العراق وتركيا.

وبعد الاعتراف الرسمي للعراق بسيادة الكويت وحدودها الدولية، فإن مشروع قرار اليوم خطوة أخرى صوب فتح الطريق أمام تثبيت استقرار الحالة في هذه المنطقة، التي عانت الكثير فعلا ولمدة طويلة جدا. ويحدونا خالص الأمل بأن ينجز العراق الوفاء بجميع القرارات ذات الصلة وذلك بغية استعادة الحالة الطبيعية في المنطقة.

وختاما، أود أن انتهز هذه الفرصة لكي أشكر بحرارة وفد الارجنتين على سعيه الدؤوب من أجل التوصل الى حل توفيقي، ولكي أشكر جميع الآخرين، وهم كُثُر، الذين انضموا في جهد مشترك لإصدار نص متوازن لا ينتهك. وأود أن أؤكد على هذا - سيادة العراق وسلامته الإقليمية. وبطبيعة الحال، نتوجه بشكرنا لكم أيضا، السيد الرئيس، على ما أظهرتموه من التصميم والمهارة والقوة في قيادتكم لنا من أجل تحقيق هذه النتيجة الهامة التي توصلنا إليها اليوم.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن موقف الصين حيال قضية العراق قد ظل ثابتا. وينبغي للعراق أن يواصل تعاونه مع الأمم المتحدة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بصورة شاملة ومخلصة. وفي غضون ذلك، ينبغي للمجلس أن يواصل النقاش، في موعد مبكر، بشأن رفع الحظر النفطي المفروض على العراق استنادا إلى اعتبارات إنسانية وفي ضوء تنفيذ العراق للقرارات، وذلك من أجل التخفيف الفعال والصادق للحالة الإنسانية في العراق وتخفيف المعاناة التي أنزلتها الجزاءات بالشعب العراقي.

ونحن نرى انه لدى معالجتنا للمسائل التي تبقت بعد أزمة الخليج، فإن السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لجميع البلدان في المنطقة بما فيها العراق، ينبغي احترامها الكامل من جانب المجتمع الدولي. وقد لاحظنا أن هذا العنصر قد تم التأكيد عليه مجددا في مواضع قليلة في مشروع القرار المعروض علينا. ونفهم أن الهدف الأساسي للآلية المقترحة في مشروع القرار هو تخفيف الحالة الإنسانية في العراق وأن هذا مجرد تدبير مؤقت. وحالما تنضج الظروف، ينبغي لمجلس الأمن أن يبدأ النظر في تخفيف الجزاءات على العراق أو إلغائها. وعلى أساس هذا الفهم، فإن وفد الصين سيصوت مؤيدا مشروع القرار هذا.

ولكن يجب الإشارة الى أن المسائل المتعلقة بتوجيه شحنات صادرات النفط العراقي وتوزيع الأموال الإنسانية على المحافظات الشمالية الثلاث في العراق، كما نص مشروع القرار، هي مسائل تقع في نطاق سيادة العراق، ويجب إيجاد حل ملائم لها، وذلك بالتشاور الكامل مع العراق، لضمان تنفيذ الآلية التي يجسدها مشروع القرار. وفي حين تم إدخال بعض التعديلات والشروط في هذا الصدد، فإن الوفد الصيني ما زال يجد بعض الصعوبات بالنسبة للعناصر التي أشرت إليها، ولهذا يود أن يعرب عن تحفظاته بشأنها.

السيد أوبلجورو (رواندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد قرر وفد بلدي المشاركة في تقديم مشروع القرار هذا لسبب واحد محدد: وهو تخفيف معاناة الشعب العراقي.

وفي الواقع، فإن الآليات التي نصت عليها هذه الوثيقة تتفق تماما مع هذا المبدأ. ومن المؤلم بالنسبة لوفد بلدي أن يجلس مكتوف اليدين بينما يبدو أن الكثير من العراقيين قد حكم عليهم بمعاناة أبدية بسبب افتقاد البعض للحساسية وعدم تعاونهم.

علاوة على ذلك، أود أن أؤكد مجددا بأن هذا يمثل تدبيرا مؤقتا لتلبية احتياجات الشعب العراقي الى أن يقوم العراق بالوفاء بجميع التزاماته الواردة في جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن الأهمية الفائقة أن يلتزم العراق التزاما كاملا بالالتزامات المتبقية وذلك لكي يتخذ المجلس خطوات إيجابية أخرى تكون في مصلحة حكومة العراق، ولا سيما شعبه.

وإنه لفي هذا السياق نود أن نرسل رسالة هامة الى حكومة العراق.

وغني عن البيان أن المجتمع الدولي لا يقف ضد سيادة العراق وسلامته الإقليمية.

وبوحي من المبادئ العظيمة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة نطلب الى العراق أن يتقيد بجميع الالتزامات الأخلاقية التي تضطلع بها جميع البلدان ذات السيادة والمحبة للسلام وذلك كي تعيش في مناخ من الاحترام المتبادل والوئام والسلام. ولهذا أيضا سيصوت وفد بلدي مؤيدا مشروع القرار الحالي.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد أعلن في هذا المحفل، وفي مناسبات عديدة بأن الغرض من الجزاءات التي تنص عليها المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة هو تغيير سلوك الأطراف الذي يعرض للخطر السلم والأمن الدوليين، وليس إنزال العقاب أو الانتقام. وتم التوضيح أيضا، لدى النظر في الوثيقة الملحقة بالتقرير المعنون "خطة للسلام" انه عندما يلجأ مجلس الأمن لاستخدام أداة الجزاءات، ينبغي له أن يحاول ضمان توفير المساعدة الإنسانية للمجموعات الضعيفة في المجتمع التي تتأثر بنظام الجزاءات.

ويرى وفد بلادي أن نظام الجزاءات يصبح، عندما يطبق تطبيقا فعالا، أداة هامة لاستعادة السلم والأمن الدوليين، وهو مفضل على استخدام القوة لتحقيق النتيجة المرجوة. ولكننا نرى أيضا أنه عندما تفرض الجزاءات، فينبغي أن ننظر في تدابير محددة لتخفيف أثرها على السكان المدنيين الأبرياء؛ وكلما طال الوقت الذي تستغرقه الجزاءات لتحقيق أثرها المنتوى، يصبح الأثر أكثر خطورة. وإذا ما كان هناك ثمن إنساني يجب دائما دفعه عندما تفرض الجزاءات، فينبغي أن يناقش المرء التدابير اللازمة لتخفيف الأذى الذي يلحق بالقطاعات الضعيفة من المجتمع المتضرر، مثل النساء والأطفال، والمعوقين وكبار السن.

إن قرار فرض جزاءات اقتصادية يتخذ في إطار النظام القانوني الدولي. ولذلك، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار القانون الإنساني، الذي يتضمن - كما نعلم - قواعد تتعلق بالمساعدة الإنسانية، تطبق على فئات مختلفة من الأفراد المحميين.

إن الجزاءات الاقتصادية يحس بها السكان المدنيون بطريقة أشد مما يحس بها أولئك الموجودون في السلطة. والحالة الراهنة في العراق مثال واضح على هذا: إن لنظام الجزاءات الاقتصادية المفروض على ذلك البلد، بسبب غزوه الكويت، أثرا سلبيا على السكان العراقيين. إن ٧ في المائة من السكان العراقيين - حوالي ٠٠٠ ٣٠٠ ١ فرد معرضون للخطر ويعانون أشد العناء من نتائج نظام الجزاءات. ومن بين هؤلاء، يعيش ٠٠٠ ٧٥٠ في شمال العراق، في أراضي كردستان، بينما يعيش ٠٠٠ ٥٥٠ في المنطقة الوسطى والجنوبية من البلد. وهؤلاء جميعا يتطلبون مساعدة إنسانية فورية.

إن مشروع القرار الذي يستعد المجلس لاعتماده سيمكن من تخفيف آثار الحظر الاقتصادي مؤقتا على شعب العراق، ويوفر احتياجاته التغذوية والصحية الى أن تمتثل حكومة العراق بالكامل الى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والى أن يبت المجلس في الإجراء الذي سيتخذه فيما يتصل بأوامر الحظر المقررة بمقتضى القرار ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠. وحتى ينفذ مشروع القرار هذا، يجب أن نحصل على التعاون من حكومة العراق في مهمة توزيع المساعدة الإنسانية بشكل منصف. ونعتقد أن توزيع تلك المساعدة على جميع قطاعات السكان العراقيين يجب ألاّ توقف، أو تعرقل أو تنكر بأي طريقة أو شكل. ولذلك نحث الحكومة العراقية على الامتثال امتثالا دقيقا لهذا القرار.

إن وفد بلدي يعتقد أن أحكام مشروع القرار هذا إيجابية، ونتفق اتفاقا تاما مع المبادئ والفرضيات التي يستند إليها، وكذلك مع النظام المؤقت الذي يستحدثه. ولذلك نؤيد كل جانب من جوانبه.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلادي، في البداية، أن يعرب عن تقديره للوفد الأرجنتيني ولسائر الوفود الأخرى المشاركة في تقديم مشروع القرار لمساعيها في صياغة هذا المشروع المعروض أمامنا وفي مواجهة الحالة الإنسانية المتدهورة في العراق، التي أثارت القلق وسط المجتمع الدولي.

لقد كان اعتقاد إندونيسيا منذ البداية أن إصدار القرارات على أساس إنساني أمر حتمي حتى يمكنها أن تواجه بشكل فعال المعاناة الإنسانية والبؤس اللذين يؤثران الى حد كبير على النساء والأطفال والمسنين، الذين ينالهم قسط كبير منهما بشكل مأسوي. ولذلك، نعتقد أيضا أنه مما لا غنى عنه أن تراعى أيضا شواغل العراق حتى تعالج هذه المأساة الإنسانية بشكل كاف وفعال.

إن إندونيسيا، شأنها شأن بلدان أخرى، تشعر بقلق بالغ بشأن الحالة الإنسانية المتدهورة في العراق، كما تنعكس بوضوح في آخر تقارير منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وأيضا في التقرير الأخير الذي أعده مسؤول بقسم المساعدة الطارئة والإنسانية بوزارة الشؤون الخارجية لهولندا زار وسط وجنوب العراق. إن الحالة في تلك المناطق لا يمكن وصفها إلا بأنها مأساة إنسانية، حيث يعاني الأطفال، بشكل خاص، من تلك الآثار، ولذلك، فإن الاحتياجات عديدة، والمساعدة مطلوبة بسرعة لتخفيف الحالة وتخفيض عدد ضحايا هذه المأساة أكبر تخفيض ممكن.

إننا نرحب بالتعاون الذي أبداه مقدمو مشروع القرار هذا في قبول تعديلات عديدة تتناول، ليس شواغل الدول الأعضاء فحسب وإنما أيضا شواغل حكومة العراق. إلا أن وفد بلدي يأسف لأن مشروع القرار هذا لم يف بتوقعاتنا. إننا نحترم مبدأي السيادة ووحدة الأراضي، المكفولين بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، واللذين نتبناهما جميعا. ولذلك يود الوفد الاندونيسي أن يؤكد أن هذه المبادئ الرئيسية للقانون الدولي ينبغي، أن تتمسك بها وأن تحترمها جميع الدول الأعضاء. ومع اننا نعرف أن إشارة الى هذه المبادئ أدرجت في بعض فقرات مشروع القرار، نلاحظ أن محتوياتها لا تتفق مع هذه المبادئ.

وفي هذا الشأن، يود وفد بلادي أن يسترعي الانتباه الى الفقرة ٦، التي لا تزال تصر على أن "يجري شحن القدر الأكبر من النفط والمنتجات النفطية" عبر خط أنابيب كركوك - يومورتاليك. ونحن نرى أن كمية النفط التي تشحن عبر خط الأنابيب هذا، وهو مملوك للعراق وتركيا، ينبغي أن تعتبر أمرا بالغ الأهمية. ويجب أن نحترم سيادة العراق ووحدة أراضيه، ولذلك ينبغي أن يمكن العراق من تقرير استخدام خط أنابيبه للنقل ولأغراض الإنتاج. وفضلا عن ذلك، نعتقد أن تطبيق الفصل السابع من الميثاق ينبغي أن يوجه بشكل محدد لتحقيق السلم والأمن في المنطقة وينبغي ألا يطبق للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق.

ويود وفد بلادي أيضا أن يعرب عن تحفظاته فيما يتعلق بالفقرة ٨ (ب)، التي تصف التزام العراق بإكمال توزيع الإغاثة الإنسانية وتوفير أموال تزيد على نسبة ١٠ في المائة من عائدات منتجاته النفطية. وفي سياق مبدأي سيادة الدول ووحدة أراضيها، يكون من الأكثر ملاءمة عدم ذكر قدر معين من الأموال يخصص للمحافظات الشمالية الثلاث داخل العراق. إن هذا النص في رأينا، من شأنه أن يشكل خرقا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، كما أن من شأنه أن

يقدم تشجيعا للحركات الانفصالية في الجزء الشمالي من العراق.

وحتى يحقق مشروع القرار النتيجة المرجوة ويصبح أداة فعالة لإصلاح الوضع، من المحتم، ليس فقط أن يعالج الشواغل بشأن المسألة المطروحة بشكل مناسب فحسب، وإنما من المحتم أيضا أن يبقي على الالتزام الصارم بالمبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات بين الدول ذات السيادة. وإندونيسيا ترى انه مما يعد ممارسة لا مغزى لها اتخاذ قرارات غير قابلة للتنفيذ. ومهما تكن النوايا طيبة، فإن تلك التدابير قد لا تعالج الأمر بشكل كاف ما لم تحترم المبادئ الرئيسية.

إن وفد بلادي يعتقد اعتقادا راسخا أن الحالة الإنسانية في العراق ينبغي أن تتناول بطريقة شاملة، وأن الاعتبارات الإنسانية ينبغي أن تسود، وأن تركيز جهودنا ينبغي أن يوجه إلى ضمان الوفاء بمتطلبات السكان. وبهذه الروح، ومع التحفظات التي أعربت عنها، سيصوت وفد بلادي مؤيدا مشروع القرار.

السيد لغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن الحالة الإنسانية في العراق مسألة تسبب القلق العميق لوفدي. وإن العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق لها تأثير سلبي حتمي على الحالة الصحية والتغذوية لشعب ذلك البلد. والهدف الرئيسي للقرار الذي نحن بصدد اعتماده هو المساعدة على تخفيف تدهور هذه الحالة وتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي. ولهذا السبب فإن وفدنا سينضم الى الوفود الأخرى في التصويت لصالح القرار.

لقد بذلت جهود كبيرة أثناء الأيام القليلة الماضية لثلم ما اعتبره البعض جوانب حادة في مشروع القرار بأخذنا في الاعتبار سيادة العراق وسلامته الإقليمية لتلبية حساسيات العراق الوطنية. ونأمل مخلصين أن تكون الفقرة السادسة من ديباجة القرار والفقرات ٨ (أ) و ١٠ و ١٨ من منطوقه قد عالجت بعض الشواغل التي أعربت عنها حكومة العراق. ولن يفاجأ وفدي بالطبع لو أن العراق لم يعجبه القرار أو لم يوافق على كل ما ورد فيه، ولكننا نأمل أنه سيقبل الروح المنعكسة فيه وسينفذه لصالح الشعب العراقي. وبطبيعة الحال سنشعر بإحباط شديد لو أن هذا القرار قد دفن على غرار القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١)، لأن هذا سيضر بسمعة المجلس.

والفقرة الثالثة من الديباجة تنص بوضوح على أن ما يفعله مجلس الأمن هو:

"توفير الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي، كإجراء مؤقت"،

بينما لا يزال بلده خاضعا للجزاءات الإلزامية. ولا شك أن هذا "الإجراء المؤقت" لا يمكن أن يلبي احتياجات شعب العراق: فاحتياجات شعب العراق لا يمكن تلبيتها إلا إذا لبى العراق المتطلبات الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبعبارة أخرى، الكرة الآن تحت سيطرة العراق.

لقد لاحظنا مع الارتياح التعاون التام من جانب العراق مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة في معظم المجالات التي تعمل فيها اللجنة. ونأمل أن يجري حل المسائل المتبقية في المستقبل غير البعيد حتى يمكن للعراق أن يفيق من كابوس الجزاءات.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على صبركم وتسامحكم.

إن هذا القرار ليس حقا حول إنتاج النفط وأنابيب النفط ومبيعات النفط: بل هو حول تخفيف معاناة ناس حقيقيين أصبحوا ضحية غير مقصودة للجزاءات المفروضة على العراق. وترى حكومتي أن الجزاءات ليس الهدف منها معاقبة السكان بأسرهم، بل تعديل سلوك قيادة بلد أو طرف تهدد أعمالها السلم والأمن الدوليين.

وفي إعداد هذا القرار، أراد وفدي أن يبدي مقدموه حساسية إزاء بعض العناصر الهامة وأولها ضرورة احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية بشكل قاطع. فبعد الإصرار، عن وجه حق، على أن العراق يجب أن يقر بسيادة جيرانه وسلامتهم الإقليمية، ينبغي للمجلس ألا يشجع سياسات أو يتخذ اجراءات يمكن أن تفسر على انها مقوضة لسيادة العراق وسلامته الإقليمية.

ثانيا، يجب، في رأينا، أن نتوخى الحذر لئلا يمس القرار المطروح أمامنا الأحكام الواردة في القرارات

السابقة للمجلس وينتقص منها، خاصة عندما نلاحظ أن توقيت القرار المعروض علينا يتوافق مع تقديم ومناقشة تقرير الستة أشهر للجنة الأمم المتحدة الخاصة.

ولهذا فإننا نقدر أن بعض جوانب هذه الشواغل قد عولجت. وفي هذا الشأن، تكتسي الفقرة الثالثة من ديباجة مشروع القرار أهمية بالغة بالنسبة لوفدي. ونعتقد، كما ذكر في النص، أن هذه ممارسة "مؤقتة"؛ وممارسة طال انتظارها، ولكنها ستظل سارية حتى تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهذا التنفيذ من شأنه أن يمكن المجلس من اتخاذ إجراء إضافي فيما يتصل بأوامر الحظر المذكورة في القرار ٦٦١ (١٩٩١) ووفقا للأحكام الواردة في القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، بدءا بالفقرة ٢٢ من ذلك القرار - وهذا في ضوء تقييمنا بأننا في نهاية فصل هام آخر من الجهود الجارية لحل الأزمة العراقية الكويتية، ألا وهو فصل نزع السلاح.

ويعتقد وفدي أن هذا القرار، خلافا للقرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١)، ممكن التنفيذ، ونرجو أن يحظى بالتعاون الفعال من حكومة العراق، وهو تعاون حيوي بالنسبة لإنجاح القرار. وبغية كفالة هذا التعاون، عملنا جميعا عملا حثيثا للغاية لتلبية شواغل العراق. وبطبيعة الحال، كان وفدي يود لو حصلنا على مزيد من التنازلات من مقدمي المشروع بشأن الفقرة ٦ من مشروع القرار، بحيث لا تكون هناك إشارة الى كميات البترول التي ستشحن عن طريق خط أنابيب معين أو ميناء محدد: فهذه الأمور، في رأينا، ينبغي أن تترك لقوى السوق.

ومع ذلك يدرك وفدي تمام الإدراك أن هذه الحالة ليست طبيعية: فالعراق في موقف فريد؛ فهو خاضع للجزاءات ومن ثم لا يمكنه أن ينقض قراراتنا. وتقع على المجلس مسؤولية إزاء جميع الأطراف التي تأثرت من جراء الصراع؛ وفي هذا السياق، فإن القيود والضوابط وآليات الرصد الواردة في مشروع القرار ضرورية لكفالة الشفافية والامتثال لمضمون القرارات. وفي هذا الشأن، نتطلع الى تقارير الأمين العام المنصوص عليها في الفقرتين ١١ و ١٢ حتى نتمكن من النظر من جديد الى هذه العملية، بهدف تحسينها إن أمكن أو انهائها، لو أن السلطات في العراق أخفقت في الاضطلاع بالتزاماتها بأسلوب شفاف.

وبينما يؤكد وفدي على رأيه بأن مشروع القرار الحالي إنساني يهدف الى إغاثة ناس حقيقيين لهم احتياجات حقيقية، فإنه يعتقد أنه ليس منفصلا عن مسائل أكبر تتصل بالحالة بين العراق والكويت، ومن هنا، أود أن أؤكد على الموقف المبدئي لحكومتي إزاء المسائل المركزية المتصلة بهدف استعادة السلم والاستقرار في المنطقة بعد نشوب الأزمة في عام ١٩٩٠. وفي هذا السياق، نعتقد أن الاعتراف بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة بشأن سيادة جميع دول المنطقة واستقلالها وسلامتها الإقليمية، أمر ليس محل تفاوض؛ وعلاوة على ذلك، فإن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لتسوية المنازعات بين الدول يجب أن يرفض رفضا قاطعا. ولهذا فإن حكومتي تؤيد تأييدا تاما قرارات مجلس الأمن التي تهدف الى تحقيق هذه الأغراض. وما برحنا ندعو العراق الى الاعتراف بسيادة الكويت وسلامتها الإقليمية وبالحدود الدولية بينهما كما رسمتها لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود بين العراق والكويت. ولقد كان اعتراف العراق بالكويت، بناء على ذلك، معلما هاما.

وما زلنا نصر أيضا على أن العراق يجب أن يعالج بجدية، وبأسلوب شفاف، مسألة المحتجزين الكويتيين، والأشخاص المفقودين والممتلكات المستولى عليها.

وبالنسبة للأمن الإقليمي، كنا ولا نزال نؤيد قرارات مجلس الأمن الخاصة بتدمير جميع أسلحة الدمار الشامل في العراق وإنشاء نظام مراقبة طويل الأجل يكون فعالا وموثوقا به. والتقدم المحرز حتى الآن في هذا المجال كما ورد في التقرير الأخير للجنة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، يفضي بنا الى الاعتقاد بأن جزءا كبيرا من العمل الخاص بنزع السلاح قد اكتمل بالفعل.

وريثما يتم ذلك، لا يسعنا إلا أن نذكر بأن العراق ما زال عليه واجب مواصلة التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة في اضطلاعها بعملها بتزويدها بالمعلومات التامة والقابلة للتحقق حول جميع المسائل المعلقة المتصلة بأسلحة الدمار الشامل. وهذا أمر حيوي بالنسبة لاحتمالات تخفيف الجزاءات المتوخى في الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

وفي ظل هذه الظروف، وفي ضوء تقييمنا الموضوعي للحالة ولأحكام قرارات مجلس الأمن ذات

الصلة، نكرر أن مشروع القرار الحالي إجراء لازم لسد الفجوة من أجل تخفيف المعاناة الهائلة المحيقة بشعب العراق. وبناء على هذا السبب الغلاب سنؤيد اعتماد مشروع القرار، ونطالب العراق بالتعاون التام مع الأمين العام في تنفيذه بغية كفالة تحقيق الهدف الذي أردنا تحقيقه من خلال هذه الممارسة.

السيد الخصيبي (عمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يجتمع مجلس الأمن اليوم للنظر في مشكلة إنسانية ما انفكت منذ أمد طويل في قلوب وعقول المجتمع الدولي. ففي التقرير الذي قدمه الأمير صدر الدين اغاخان، المندوب التنفيذي للأمين العام للبعثة المشتركة بين الوكالات في ذلك الحين، رسم صورة كئيبة للحالة التغذوية والصحية الخطيرة للشعب العراقي. وبالنظر الى التدهور اليومي في الظروف الاقتصادية، أصبحت الحالة دون شك أسوأ منذ تقديم ذلك التقرير: وتقارير وكالات الغوث الإنسانية التي تعمل في العراق تؤكد هذه الحقيقة.

ونظرا للروابط التاريخية بين العراق والشعب العماني ظلت سلطنة عمان، ولا تزال، تتابع على أرفع مستوى، وبشعور من القلق العميق، استمرار تردي الأحوال الإنسانية لشعب العراق الشقيق. وقد أكدت سلطنة عمان، عن طريق بياناتها المختلفة في مجلس الأمن وخلال اجتماعات المنظمات والوكالات ذات الصلة، على ضرورة تناولنا بأسرع ما يمكن مسألة تخفيف معاناة الشعب العراقي الشقيق.

إن مشروع القرار المعروض علينا اليوم يأخذ في الاعتبار اهتمامات وشواغل العديدين من أعضاء المجلس. ونحن مقتنعون بأن النص المعروض علينا يعالج الكثير من شواغل المجتمع الدولي تجاه الحالة الإنسانية للشعب العراقي. وعلى هذا النحو، انضمت سلطنة عمان إلى الآخرين في تبني مشروع القرار الذي نرى أنه يهدف أولا وقبل كل شيء إلى تخفيف معاناة شعب العراق الشقيق في هذه المرحلة، إلى أن يقتنع مجلس الأمن بأن العراق قد أوفى بجميع التزاماته؛ وبعد ذلك سينظر المجلس بعين القبول في جميع القرارات المتصلة بالجزاءات المفروضة على العراق.

إننا نولي أهمية فائقة لسيادة العراق وسلامته الإقليمية حسبما أكد من جديد في الفقرة الخامسة من ديباجة مشروع القرار هذا، وأكثر من ذلك، حسبما أكد من جديد بصورة أكثر صراحة ودون أدنى شك في الفقرة ١٨ من المنطوق. ونود أن نؤكد أيضا أن فهمنا يستند إلى أن مشروع القرار هذا ليس فيه مساس بسيادة العراق وسلامته الإقليمية، والى انه، كما سبق أن أشرت، يرمي بصورة رئيسية إلى معالجة الحالة الإنسانية لشعب العراق الشقيق.

لقد درسنا التقرير المقدم إلى مجلس الأمن من السفير أكيوس بتاريخ ١٠ نيسان/ابريل، والذي يشير إلى أن العراق قطع شوطا بعيدا في تعاونه مع اللجنة الخاصة فيما يتصل بأسلحة الدمار الشامل التي يملكها العراق. كما يؤكد التقرير تأكيدا قويا على الأهمية الاستثنائية لضرورة تشجيع العراق على زيادة تعاونه مع اللجنة الخاصة حتى تتمكن من أن تتناول بصورة أكثر شمولا جميع الجوانب المتصلة ببرامج الأسلحة العراقية المحظورة.

ونتطلع إلى استجابة العراق والتزامه بالكامل بسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وريثما يتم ذلك، اعتقد أن مشروع القرار المعروض علينا يوفر الموارد المالية الضرورية لمواجهة الحالة الإنسانية الحرجة بصورة غير عادية، ولا صلة له إطلاقا بأية مسائل أخرى، بما في ذلك تنفيذ الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بشأن الرفع الكامل للجزاءات المفروضة على العراق.

ومع احترامنا لآراء الحكومة العراقية إزاء مشروع القرار، نحث تلك الحكومة على النظر إليه نظرة ايجابية، حيث أنه يوفر في الوقت نفسه أنسب آلية لتخفيف معاناة الشعب العراقي، وانه، علاوة على ذلك، يمهد السبيل لبناء الثقة بين مجلس الأمن وحكومة العراق.

ونأمل أن يتسنى للعراق قريبا الوفاء بالتزاماته وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، حتى لا تكون هناك حاجة إلى هذه الآلية وحتى يمكن للعراق أن يستأنف دوره الإقليمي والدولي بالأسلوب السلمي الإيجابي الذي يمكن شعب العراق الشقيق من التغلب على سنوات المعاناة والتعويض عن خسائره في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن اعتماد المجلس لمشروع القرار هذا يعبر عن قلق المجتمع الدولي إزاء الوضع العام في العراق. ولهذا نتطلع إلى تنفيذه على وجه السرعة من جانب جميع المعنيين.

وختاما، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن شكر حكومتي الصادق لسائر مقدمي مشروع القرار، وأيضا لسائر أعضاء المجلس لتعاونهم وجهودهم الدؤوبة من أجل التوصل إلى مشروع القرار بصورته الحالية. ومن منطلق هذا التعاون أثبتنا اليوم الالتزام الجاد لأعضاء المجلس والمجتمع الدولي بالعمل على تخفيف معاناة وآلام شعب العراق الشقيق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن أطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/292.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، إندونيسيا، ايطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. بهذا يكون مشروع القرار قد اعتمد بالاجماع باعتباره القرار ٩٨٦ (١٩٩٥).

والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اتخذ مجلس الأمن توا - بالاجماع - القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، المتصل بالحالة بين العراق والكويت. إن هذا القرار، الذي يشكل استثناء لنظام الجزاءات المفروضة على العراق، له هدف إنساني فهو يرمي إلى تخفيف الحالة الإنسانية لجميع أفراد الشعب العراقي.

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن جمهورية العراق ما فتئت تخضع منذ ما يزيد على خمس سنوات إلى مجموعة من الجزاءات فرضها عليها المجتمع الدولي نتيجة غزوها الكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠ وما ترتب على ذلك من تحديها المجتمع الدولي بأسره. وما زال نظام الجزاءات هذا ساريا لأن العراق لم يمتثل بالكامل لالتزاماته الناشئة عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وما فتئت جمهورية الأرجنتين تعرب في مجلس الأمن منذ عدة أشهر عن قلقها إزاء الحالة الإنسانية لشعب العراق ومن ثم ضرورة السعي الى تصحيح الحالة.

لذلك اقترح وفدي في حينه وضع نظام مؤقت بسيط ومرن يحل محل النظام المنشأ بمقتضى القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١)، اللذين يخدمان بكل تأكيد هدفا واحدا، ولكن لأسباب متنوعة لم ينفذا قط من جانب حكومة العراق.

والقرار الحالي، الذي أعدته أصلا البلدان الأخرى التي اشتركت في تقديمه ثم أيده المجلس بأسره، لا يوجد فيه ما يمس بأي حال بواجب العراق بالتقيد بجميع التزاماته في نهاية المطاف، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى رفع الجزاءات. إن هدف القرار هو أتاحة أداة مرنة للعراق تمكنه من تحسين الحالة الإنسانية الخطيرة لشعبه. والنظام الذي ننشئه هنا لا ينبغي تفسيره بأي حال من الأحوال بأنه ينطوي على مساس بسيادة العراق وسلامته الإقليمية. إنه يسمح للعراق بتصدير ما قيمته بليون دولار كل ثلاثة أشهر، تخصص نسبة ٣٠ في المائة من هذا المبلغ لصندوق التعويضات، والباقي يوضع في حساب يمكن أن يسحب منه العراق، عن طريق خطة ينبغي أن توضع للاستيرادات ذات الطابع الإنساني لشعبه - المواد الغذائية والأدوية وما إلى ذلك.

وتنفيذ هذا النظام يتطلب التعاون الوثيق بين الحكومة العراقية والأمين العام. ومع كل، فقد بذلت جهود لتبسيطه قدر الإمكان، دون المساس بالهدف الذي يسعى المجتمع الدولي الى تحقيقه عن طريق نظام الجزاءات.

ويتماشى قرار مجلس الأمن هذا مع اتجاه آخذ في التزايد في الأشهر الأخيرة نحو محاولة تخفيف معاناة السكان المدنيين في البلدان الخاضعة للجزاءات. والأمين العام في تقريره "ملحق لخطة للسلام" (S/1995/1) يصف الآثار غير المقصودة المترتبة على الجزاءات.

وفي السابق، في حالتي نظامي الجزاءات المفروضين على هايتي ويوغوسلافيا السابقة، بذلت جهود، وما زالت تبذل في الحالة الثانية، لتخفيف الأثر الإنساني المترتب على الجزاءات، والخبرة المكتسبة منهما تؤخذ الآن في الحسبان، وهكذا يجري تعزيز هذه

الأداة الهامة التي يوفرها ميثاق الأمم المتحدة في إطار الأمن الجماعي.

وها نحن نبدأ اليوم طريقا جديدا، ونقدم للعراق فرصة جديدة ليواصل إعادة بناء مصداقيته التي كان النظام العراقي الطرف الوحيد المسؤول عن تقويضها. وأقول بكل صدق إنه ينبغي التسليم بأن هذا الطريق قد بدأ عندما قام العراق مؤخرا، بناء على إلحاح هذا المجلس ونتيجة لإجراءاته، بالاعتراف علنا ورسميا بسيادة الكويت وسلامتها الإقليمية، وبالحدود التي تفصل بين العراق وتلك الدولة المستقلة الأخرى.

وعندما يخرج المرء من ماضي ليس له مستقبل تكون الصعاب واضحة، ولكنها لا تكون بالضرورة مستعصية. وقد حان الآن وقت الاعتدال، كما حان وقت توخي الواقعية المطلقة، وحان أيضا وقت التحلي بجرعة من الصبر - وهو شأن الأمور في معظم الحالات. وحان وقت العمل في المقام الأول، ما دام هدف العيش في سلام يفترض مسبقا اتخاذ موقف مسؤول لا تغذيه الانفعالات.

والثقة، باختصار، أساسها السلوك، ولا يمكن بناؤها بالتالي إلا على اتساق المواقف والاحترام والتسامح، وعلى مرور الوقت - بطبيعة الحال. والنتيجة الطبيعية لذلك هي انها يمكن أن تتقوض بالتهديدات أو التعصب أو العدوانية أو الغرور المفرط. وبعبارة أخرى، فإن الثقة هي الصورة الأساسية التي تكتمل خطوة خطوة مع استقرار السلوك اليومي.

وبالنسبة للعراق فإن الأولوية التي تمليها الساعة هي أن يواصل العمل - بثبات - لإعادة بناء مصداقيته حتى يمكن التنبؤ بسلوكه مرة أخرى. وأقول بصراحة إننا نرجو أن يحدث ذلك، لأننا نأمل ونرغب مخلصين في أن يصبح العراق، بالتغلب على محن الماضي القريب وجراحه، قادرا على الانضمام من جديد الى المجتمع الدولي.

إننا في عالم يريد، حمدا لله، أن يعيش في سلام. ولكي يعيش في سلام يتعين عليه أن يحجم عن التهديدات ويبني مستقبله على أساس البحث بلا كلل عن توافق الآراء. والى أن يتحقق ذلك، يكون المجلس، بتوفيره للعراق الآليات التي تسمح له بتلبية الاحتياجات الأساسية لشعبه، قد اضطلع، عملا وبوعي كامل، بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه.

أما المسؤولية عن تنفيذ تلك الآليات فتقع الآن على السلطات العراقية، بأن تعمل بالتعاون مع الأمين العام ومع مسؤولي الأمم المتحدة المعينين من قبل هذا المجلس. وما من شك في أن النظام الاستثنائي الذي أقره المجلس اليوم ينطبق على جميع العراقيين دون استثناءات أو استبعادات، بما في ذلك، بداهة، الأقليات؛ وإلا فلن يكون منصفا ولا عادلا.

ومن ثم، عقد المجلس نيته على أن يرصد الحالة عن كثب لضمان ألا تحدث أية تأخيرات لا لزوم لها على الصعيد العملي. هذا فضلا عن أن الأمانة العامة مكلفة صراحة بإكمال اجراءات السلطات العراقية، كلما دعت الضرورة، بطريقة تكفل الفعالية في تنفيذ الهدف الإنساني الذي حفز المجلس.

ووفد بلدي، شأنه شأن جميع الوفود، يشعر بالقلق إزاء حالة الشعب العراقي، وقد كان له شرف المبادرة بتقديم هذا القرار، وكنا في عملنا نحظى بإسهام قيم من جميع أعضاء المجلس دون استثناء، ولكننا نود أن نخص بالذكر الإسهام الذي حصلنا عليه من وفود الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وعمان ورواندا، الذين عملنا معهم سويا منذ البداية، والذين نتشاطر معهم تماما نفس الآراء.

وفي المرحلة الأخيرة من المحادثات التي توجت بالنص الذي اعتمدناه اليوم، نود أن نعرب هنا عن امتناننا الخاص لوفد فرنسا على تفهمه وفعالية جهوده وطبيعتها المفتوحة التي سمت فوق الخلافات القليلة القائمة بيننا. وكانت هذه، في قضية معقدة بشكل خاص، نتيجة أخرى للجهود الدؤوبة التي تبذلها هذه الهيئة المكلفة بصون السلم والأمن الدوليين، والتي تشكل جمهورية الارجنتين جزءا منها.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد بدأت الارجنتين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وعمان العمل بشأن هذا القرار بناء على طلب محدد من عدد من الدول العربية والأوروبية ودول عدم الانحياز. فقد كنا نتشاطر قلقا عاما إزاء المعاناة الإنسانية غير الضرورية التي يتعرض لها الشعب العراقي من جراء سياسات الحكومة العراقية، وبالذات رفضها تنفيذ قرارات مجلس الأمن. وقد اتفقنا

على بذل جهد خالص النية لوضع خطة لا تترك مجالا لأن يرفضها العراق.

وقد قررنا أننا يجب أن نسترشد بالمبادئ التالية. أولا، أن يكون الغرض من القرار مواجهة الاحتياجات الإنسانية وليس تلبية الأهداف السياسية أو الأهداف الخارجية الأخرى. ثانيا، لا يقصد بهذا القرار تخفيف الجزاءات أو رفعها، ولكنه استثناء من الجزاءات لغرض محدد. ثالثا، أردنا التوصل الى قرار مبسط الى أبعد حد، على أساس الدروس الإيجابية والسلبية المستخلصة من القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) والتجارب الأخرى. وأخيرا، ورغبة منا في التبسيط، كان علينا أن نوازن الحاجة الى أن نأخذ في الحسبان تماما أن العراق لم يكن جديرا بالثقة في تنفيذ القرارات السابقة، وأنه دأب على تحويل عبارات بريئة الى حجج لتبرير عدم الامتثال.

وقد عالجنا مهمة صياغة القرار الجديد بالعودة الى القرارات القديمة، ودرسنا بعناية السجل الكامل للقرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١). ونظرنا بتأن في جميع الحجج التي ساقها العراق آنذاك لتبرير رفضه لتنفيذ تلك الخطة. كما استعرضنا سجل المفاوضات بين العراق وتركيا في عام ١٩٩٤، حينما نظر أعضاء المجلس في خطة، أيدها العراق، بادئ الأمر، لتصدير النفط عن طريق خط الأنابيب التركي واستخدام العائد للأغراض الإنسانية. وطوال عملية الصياغة، كنا نبذل كل جهد ممكن لكي نتفهم كل شاغل أعرب عنه العراق، وعالجنا تلك الشواغل بطريقة جادة وذهن متفتح.

وفي حين تناولنا كل مسألة أثارها العراق من قبل، لم نكن نستهين إطلاقا بقدرة العراق على اختلاق عشرات الاعتراضات والأعذار الجديدة. وكنا ندرك منذ البداية أن العراق لن يعلن بأي حال قبل التصويت أنه يقبل هذه الخطة، مثلما لم يقبل قط أي قرار للمجلس، لا قبل ولا وقت اتخاذه. ونلاحظ أن العراق، أخيرا، وجد من صالحه أن يقبل، بل وأن ينفذ في بعض الأحيان، عدة قرارات للمجلس. ويحدونا الأمل في ألا يكون موقف العراق الحالي، الذي يتخذه لغرض إثبات المواقف والتفاوض، هو الموقف النهائي المتخذ على أساس تقييم هادئ للمزايا التي يقدمها القرار للشعب العراقي.

اسمحوا لي أن أتناول بعض الحجج التي قدمتها بعض الوفود نيابة عن العراق. أولا، أؤكد من جديد هنا، مثلما نؤكد في القرار، دعم حكومتي الذي لا يتغير لسيادة العراق وسلامته الإقليمية. بيد إنني يجب أن أشير إلى أن التهديد الأكبر للسلامة الإقليمية للعراق، هو صدام حسين. فحكومته هي الحكومة الوحيدة في التاريخ التي استخدمت أسلحة الدمار الشامل ضد مواطنيها. وحكومته هي التي فرضت حصارا اقتصاديا على جزء في بلده ومنعت وصول الكهرباء إليه. وإن الشكوك المثارة حول السلامة الإقليمية للعراق وضرورة اتخاذ تدابير معينة لتوفير الاحتياجات الإنسانية في شمال العراق لم تنشأ إلا بسبب أعمال الحكومة العراقية.

أمام المجلس أعمال أخرى فيما يتعلق بالعراق في الوقت الذي ننتظر فيه بفروغ صبر حدوث أي تغير في موقف العراق وفي التزامه بجميع قرارات المجلس. ولكن قرار اليوم لا يحكم مسبقا بأي حال من الأحوال على الأعمال التالية التي قد يلجأ إليها المجلس في هذا الصدد. وتعتقد الولايات المتحدة أن التزام العراق بجميع قرارات مجلس الأمن هو السبيل الوحيد الذي يؤكد به العراق للمجتمع الدولي أن نواياه سلمية. وعندئذ فقط يمكن للمجلس أن يعدل نظام الجزاءات. إن قرار اليوم قرار فني وليس قرارا سياسيا، وقد قاومنا جهود العراق وآخرين لإدخال أحكام سياسية في القرار.

ويقوم عملنا بشأن هذا القرار الجديد على أساس شواغلنا الإنسانية بشأن معاناة شعب العراق نتيجة للسياسات التي تتبعها حكومته. ونعتقد أن الجزاءات أداة قيمة يمكن أن يستعملها مجلس الأمن عندما يتعامل مع دول مارقة ترفض العيش في سلام مع جيرانها. ولكننا نشارك دائما الانشغال الذي أعرب عنه الكثيرون هنا بأن الجزاءات ينبغي ألا تصيب هدفا غير مقصود. ونعتقد أننا قد وجدنا هنا تماما الحل التوفيقي السليم: ليس رفع الجزاءات عن النظام العراقي، ولكن منح استثناء إنساني من الجزاءات لصالح الشعب العراقي.

وحتى قبل إقرار هذا القرار وقبل إقرار القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١)، بين هذا المجلس دائما أنه لا يتشاجر مع الشعب العراقي. وحاول المجلس أن يضمن حصول شعب العراق على المواد الإنسانية الأساسية ولم يمنع على الإطلاق تصدير الأغذية والأدوية إليه. وقد أيد المجلس والدول الأعضاء برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات الذي يعمل داخل العراق.

إننا نريد من حكومة العراق أن تقبل هذا القرار وأن تنفذه. لقد بذل المشاركون في تقديم هذا القرار جهودا خارقة للعادة حتى قبل الدخول في مرحلة التعاون المدني والمثمر مع الأعضاء الآخرين في المجلس لصياغة نص يواجه شواغل العراق فإذا رفض العراق مع ذلك تنفيذ هذا القرار، فإن ذلك سيرجع فقط إلى أن حكومة العراق لا تعرف كيف تجيب بنعم.

في متناول يد الحكومة العراقية الآن الوسيلة لرفع الجزاءات، وهي الالتزام بقرارات المجلس. ولكنها ترفض الأخذ بهذا الخيار. وإذا رفضت تنفيذ هذا القرار فسيكون من الواضح لنا جميعا، ولشعب العراق بصفة خاصة، أن اللوم بسبب معاناة الشعب العراقي لا يقع على مجلس الأمن وإنما على الحكومة في بغداد.

اسمحوا لي أن أؤكد أن هذا القرار ليس النتيجة التي نصبو إليها. إننا ندعو العراق إلى أن يدرس هذا القرار بروية وعقل متفتح وأن يقرر قبوله وأن ينفذه. والمجلس مرة أخرى، يتيح لبغداد الفرصة للعمل لصالح مواطنيها، ومن أجل هؤلاء المواطنين نحث حكومة العراق على أن تغتنم هذه الفرصة.

في الختام اسمحوا لي أن أوضح أن هذا القرار ما كان له لزوم وأن شعب العراق ما كان له أن يعاني لو لم تكن حكومة العراق مدفوعة بطموحات غاشمة. ويجب ألا ننسى أن هذه الحكومة هي التي غزت جيرانها ودعمت الإرهاب وبنت أسلحة الدمار الشامل وأنها لا تزال تهدد الاستقرار في الخليج الفارسي. وعندما يغير النظام أهدافه المخفية فحينئذ لن تقوم حاجة إلى هذه القرارات، ولن يعاني الشعب العراقي بعد ذلك.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن هدف مقدمي مشروع القرار هذا هدف إنساني بحت لا أكثر ولا أقل. فقد وضعنا نظاما يمكن أن يخفف على نحو ملموس معاناة الشعب العراقي الذي لم يكن لدينا على الإطلاق أي شجار معه. وحكومة بلدي مشغولة البال حول الحالة الإنسانية في العراق منذ ١٩٩١ عندما اعتمد المجلس القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) اللذين سمحا للعراق بتصدير النفط على سبيل المبادلة بالإمدادات الإنسانية. ونأسف أسفا شديدا لأن حكومة العراق رفضت تشغيل ذلك النظام. وهي تتحمل مسؤولية ضخمة عن معاناة شعبها.

إن تصميمنا على أن نفعل شيئا حيال هذه المشكلة الإنسانية الرئيسية دفعنا إلى البحث عن وسائل تمكننا من تحسين هذا النظام السابق. وعند صياغة هذا القرار أخذنا بعين الاعتبار الشواغل التي أعربت عنها حكومة العراق خلال المفاوضات المجهضة التي أجرتها مع الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١). واستمعنا أيضا، بعناية، إلى وجهات النظر التي أعرب عنها أعضاء آخرون بالمجلس. ويمثل القرار الذي اعتمدناه للتو سلسلة محاولات لمواجهة هذه الشواغل. والنظام الذي يضعه القرار أكثر سخاء ومرونة من الترتيبات السابقة التي ينهض بها القراران ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١).

وسيبقى العراق خاضعا لنظام الجزاءات الذي فرض عليه بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة إلى أن يلتزم التزاما كاملا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهذا هو السبب في ورود أحكام مفصلة في هذا القرار. وهذا هو الذي جعلنا نعوّل على عناصر تفتيش مستقلة للتحقق من أن العراق لن يصدِّر نفطا بكميات تزيد عن الكمية المسموح له بتصديرها بموجب أحكام هذا القرار وأنه لن يبيع النفط بثمن بخس. وهذا هو السبب الذي جعلنا نصر على أن تودع جميع عائدات مبيعات النفط في حساب ضمان. وهذا هو السبب الذي جعلنا نطلب من الأمين العام أن يتأكد من عدالة توزيع المساعدة الإنسانية على الشعب العراقي كله.

وقد اضطررنا إلى أن نوفر في هذا القرار ما يتراوح بين ١٣٠ مليون و ١٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتنفقها الأمم المتحدة في المحافظات العراقية الشمالية الثلاث، ولا يرجع السبب في ذلك إلى أن مجلس الأمن لا يحترم سيادة العراق وسلامته الإقليمية، فنحن نحترم سيادة العراق وسلامته الإقليمية حتى وإن كان العراق نفسه لا يحترم دائما التزاماته في هذا الصدد تجاه جيرانه. لقد أوضحنا احترامنا لهذه المبادئ في هذا القرار. ولكن العراق نفسه يفرض حصارا اقتصاديا على هذه المحافظات الشمالية الثلاث. ويستهدف النص الخاص بالشمال ببساطة ضمان تلقي السكان في المحافظات الشمالية الثلاث نصيبا كافيا من المواد الإنسانية التي تشترى بعائدات مبيعات النفط. وليست هناك دوافع سياسية لهذا. وما نسعى إليه ببساطة هو أن نضمن أن جميع العراقيين وليس البعض

منهم فقط، يستفيدون من بيع النفط الذي ينص عليه هذا القرار.

وأوضحنا أيضا أن هذا القرار تدبير مؤقت وأنه ليس بديلا عن الإجراء الذي سيتخذ بشأن الجزاءات عندما يمتثل العراق لجميع التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن التقريرين الأخيرين للجنة الخاصة وللوكالة الدولية للطاقة الذرية يوضحان أن التزام العراق بأحكام قرارات المجلس المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل لن يتحقق قريبا على أفضل الاحتمالات. والمشاكل المستمرة الخاصة بالكويتيين المفقودين وغيرهم من مواطني البلدان الأخرى، وبإعادة الممتلكات الكويتية وبسجل العراق القمعي في ميدان حقوق الإنسان تبين بوضوح أن العراق لم يف حتى الآن بالشروط التي قد تبرر رفع الجزاءات. وفوق ذلك كله فإن المجلس لا يتجاهل معاناة الشعب العراقي.

وأملنا وطيد في أن يقرر العراق التعاون في تنفيذ هذا القرار. إنه نظام معقول وقابل للتنفيذ ومن شأنه أن يمكن العراق من استيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية والأدوية والمواد الإنسانية الأخرى لمواجهة احتياجات شعبه. وفي حالة وجود نقص، فقد كفلنا في القرار استعراض جميع جوانب الخطة بعد ثلاثة أشهر من البدء في تنفيذها. وإذا أبلغ الأمين العام عن وجود مشاكل، مثل عدم كفاية الأموال المتاحة للإغاثة الإنسانية أو أن قدرة العراق على إنتاج كميات من النفط لا تكفي لتوفير المبلغ المشار إليه في القرار، فسنكون على استعداد للنظر مرة أخرى في تفاصيل الخطة والنظر في إجراء التعديلات المناسبة. إننا نتطلع إلى أن يتعاون العراق في تطبيق هذا النظام. وإذا لم يفعل ذلك فإنه يؤكد مرة أخرى أنه لا يحرص على رفاه شعبه.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يمثل القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) الذي اتخذناه توا، نصا هاما. واستغرق وضع هذا النص وقتا طويلا، لأنه كان من الضروري التوفيق بين العديد من النهج المتناقضة جزئيا. وكان المجلس صائبا إذ أعطى نفسه الوقت الكافي للتغلب على هذه الصعوبات. وتمكن وفد بلدي من المشاركة في الموافقة على هذا النص للأسباب الثلاثة التالية: فالنص يستجيب لحالة إنسانية خطيرة، ويحترم سيادة العراق وسلامته الإقليمية، ولا يؤثر على القرارات التي سيتخذها المجلس بغية تخفيف أو رفع الجزاءات عند الوفاء بالشروط الضرورية.

وتعتقد فرنسا أن الجزاءات ليست عقوبة وإنما تستهدف حث دولة على السلوك بطريقة معينة. وإن آثار الجزاءات على الشعوب يجب بالتالي أن تكون مخففة قدر الإمكان. فمنذ مطلع ١٩٩١، دفع هذا الاعتبار بوفد بلدي إلى تقديم نصوص أصبحت فيما بعد القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١). والمفاوضات من أجل تنفيذ هذين القرارين لم تسفر عن نتيجة. ولقد كان ينبغي استخلاص الدروس من هذه التجربة وذلك لضمان استخدام الأحكام الجديدة بصورة فعالة في التخفيف من معاناة الشعب العراقي.

ونحن ندرك جميعا أن الحالة الإنسانية في العراق قد ساءت خلال السنوات القليلة الماضية. وبالرغم من ذلك، فإننا لا نملك تحليلا مستفيضا يمكننا من أن نحدد تماما مدى الاحتياجات. ومع ذلك، ليس ثمة شك بأن هذه الاحتياجات هائلة. فالأدلة التي توردها المنظمات غير الحكومية وتقارير مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في ذلك البلد قد أظهرت ذلك بما فيه الكفاية.

ودون الدخول في تفاصيل القرار، أشير باهتمام بالغ إلى أن المجلس قد اختار مراجعة الشروط العامة لتنفيذه بعد ثلاثة أشهر من دخوله حيز النفاذ. وسيقوم بذلك على أساس تقرير يقدمه الأمين العام، ينبغي أن يعلم فيه المجلس بما إذا كانت المبالغ التي يرخص للعراق باستخدامها كافية لسد احتياجات السكان وبما إذا كانت الآليات المحددة كافية لتمكين العراق من استخدام هذه المبالغ. وبذلك يتأكد المجلس من أن النص يستجيب للأهداف المحددة له.

لقد تم إيلاء اهتمام شديد لمسألة احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية. فحالة الاضطراب الراهنة التي تسود شمال البلد تضفي أهمية خاصة على هذه المسألة. ويعرف الجميع أن السلم والأمن في المنطقة سيتأثران بصورة خطيرة ودائمة إذا ما تهددت السلامة الإقليمية للعراق. ولذلك كان من الأساسي ألا يبدو أي حكم من أحكام هذا القرار مشجعا، بأي شكل من الأشكال، على قطع أوصال هذا البلد.

ويؤكد القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) التزام المجلس بسيادة العراق وسلامته الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفقرة الختامية تنص بالتحديد على أنه ينبغي ألا يفسر أي حكم من أحكامه بأنه انتهاك لهذه السيادة والسلامة الإقليمية. علاوة على ذلك، فقد حرص المجلس على ضمان أن الضوابط المحيط بالتقييدات القانونية للحظر التجاري ينبغي تنفيذها في إطار الامتيازات والمصالح المشروعة للدولة العراقية.

وأخيرا، يؤكد وفد بلدي على أن أحكام هذا القرار لا تؤثر، عندما يحين الوقت، على تنفيذ الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، ولا تؤثر على النصوص الأخرى المتعلقة بتخفيض الجزاءات أو رفعها.

وحول هذا الموضوع، أود أن أشير إلى أن التقييدات التي أدرجت في القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) تعد تدبيرا مؤقتا، ومن المقصود أن يلغى عند الوفاء بالشروط التي تأذن للمجلس باتخاذ قرارات جديدة تتعلق بالحظور المفروضة على العراق. بالإضافة إلى ذلك، من المهم أن العديد من الفقرات تحدد بأن النظام المنشأ ملزم فقط في إطار ترتيبات ذلك القرار.

ويدعو وفد بلدي الأمين العام للبدء بإجراء مشاورات ومفاوضات ضرورية في أسرع وقت ممكن، أولا مع الحكومة العراقية، وذلك كيما يسفر هذا القرار عن نتائجه دون إبطاء، ولكي يبدأ شعب العراق الشعور بفوائده في الأسابيع القادمة.

ونحن نتشاطر الرأي السليم جدا في أن قرارات المجلس التي تتخذ لأسباب إنسانية ستكون دون جدوى دون تعاون حكومة العراق. وإنني أحيي الموقف البناء لوفد العراق، الذي دلل على الحكمة والواقعية في حواره مع مقدمي هذا القرار. كما أتوجه بالشكر للمشاركين في تقديمه، وأولهم الأرجنتين، على الإصغاء الذي أبدوه إلى النداءات التي وجهت إليهم وعلى التقبل الذي أظهروه للتعقيبات التي قدمت. وأعرب عن الأمل بأن تواصل حكومة العراق اتخاذ هذا الموقف نفسه، وذلك كي تبدأ معاناة شعبه بالتراجع، إلى أن يكون في وسع المجلس النظر في تعديل جذري لنظام الجزاءات.

السيد رودولف (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد اضطر مجلس الأمن إلى فرض نظام الجزاءات على العراق. والتقرير الأخير للجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والمناقشة التي أجريناها أمس مع رئيسها التنفيذي، السفير أكيوس، قد أوضحا إيضاحا كبيرا أنه ليس بالإمكان حتى الآن لسوء الحظ رفع هذا النظام. ولقد أعلن وفد بلدي أكثر من مرة أن المجلس لن يتمكن من النظر في رفع الجزاءات وفقا للفقرة ٢٢ من منطوق ذلك القرار إلا بعد أن تمتثل حكومة العراق امتثالا كاملا لجميع التزاماتها، بما فيها تلك الواردة في القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

ونظرا لحقيقة أن نظام الجزاءات ينبغي أن يظل معمولا به، فإن القرار الذي اتخذه المجلس توا وثيقة فائقة الأهمية. إنه يتيح فرصا جديدة لفائدة السكان العراقيين. ونطاقه أوسع بكثير من نطاق قراري مجلس الأمن ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) اللذين لم يصبحا فعالين أبدا بسبب رفض العراق.

إننا نعي محنة السكان المدنيين الأبرياء في العراق. وتنفيذ القرار الذي أتخذ توا يمكن أن يضمن إمدادات وتوافر الأدوية، والإمدادات الصحية والمواد الغذائية والمواد التي تلبي الاحتياجات المدنية الأساسية. ولذلك نناشد حكومة العراق أن تتعاون بصورة نشطة في تنفيذ هذا القرار وأن تعمل على توفير الإمدادات التي تم بالتالي التوصل إليها لجميع السكان في كل أنحاء البلاد. ومن أجل منفعتها، فإن التنفيذ السريع لهذا القرار ضروري. ومن الأحرى أن يكون ذلك ممكنا بالنسبة لحكومة العراق، بالنظر إلى أن القرار يتماشى مع المصالح المشروعة للعراق، ولا سيما مصلحته في الحفاظ على سلامته الإقليمية.

ويجب أن يكون مفهوما أن أحكام هذا القرار تشكل تدبيرا مؤقتا فقط، كما نصت على ذلك الفقرة الثالثة من الديباجة. ويرمي القرار إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان العراق كلهم. والإجراء الذي اتخذه المجلس باتخاذ هذا القرار لا يمكن له، مع ذلك أن يحل محل ما لا بد أن تقوم به حكومة العراق من جانبها، وأعني، الامتثال التام والصارم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ١٩٩١. وفي حين نأمل في أن نقدم، من خلال الإجراء الذي اتخذناه اليوم، إسهاما صوب تخفيف المشاق التي يواجهها شعب العراق البريء، فإننا نحث القيادة العراقية على تأدية قسطها كي يتمكن المجلس أخيرا من رفع الجزاءات.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): تشعر روسيا بقلق بالغ بشأن الحالة الإنسانية الحادة في العراق، التي وصلت مستوى حرجا بسبب آثار الجزاءات، ونعتقد أن تلك الجزاءات يجب أن تخفف استجابة للخطوات البناءة التي اتخذها العراق فعلا، حتى تدفع بغداد إلى أن تمتثل امتثالا تاما لقرارات مجلس الأمن. إننا نعتقد أنه من الضروري أن تتخذ تدابير عاجلة وفعالة لتخفيف الجزاءات وتخفيف حالة السكان العراقيين. وإذ وضع وفد بلدي ذلك في الاعتبار، اضطلع بدور نشط في وضع القرار الذي اتخذ توا بالإجماع، وذلك بمحاولة ضمان أنه يحقق فعلا هدفه الإنساني. وحتى يقوم القرار بذلك، يجب ألا يكون مجرد أداة للدعاية؛ وإنما يجب أن يكون، بدلا من ذلك، قابلا للتنفيذ وهذا ممكن فقط بتعاون الحكومة العراقية.

كان هذا أيضا هو الأساس المنطقي الذي بنينا عليه عملنا مع مقدمي القرار، وسائر أعضاء مجلس الأمن، وأيضا مع العراق. وجنبا إلى جنب مع مجموعة كبيرة من الوفود، اقترحنا تعديلات محددة على مقدمي مشروع القرار، ونحن نلاحظ بارتياح أننا تمكنا - نتيجة للمشاورات - من تضمين أحكام تضمن تحقيق أهدافه النبيلة، وهذا مكننا من أن نصوت مؤيدين للقرار. ومما له أهمية كبرى أن القرار يؤكد التزام جميع الدول باحترام سيادة العراق ووحدة أراضيه، ويتضمن نصا بأن تشترك حكومة العراق في الموافقة على طرق محددة لتنفيذ هذا العمل من أعمال الإغاثة الإنسانية. ويذكر النص بوضوح أن التدابير المقترحة بالنسبة للعراق مؤقتة وهي ليست بديلا عن أي اتفاق مستقبلا لرفع الحظر على النفط المفروض على العراق بمقتضى أحكام الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، فور وفاء بغداد بمتطلبات نزع السلاح التي فرضها مجلس الأمن عليه. ونحن نتوقع أنه إذا ما واصل العراق تعاونه البناء مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة سيكون بوسعنا في المستقبل القريب حل هذه المشكلة. ونلاحظ أيضا الموقف البناء الذي اتخذه وفد العراق خلال المفاوضات بشأن نص القرار الذي اتخذ اليوم. ونأمل أن تكون هذه علامة أخرى على سياسة بغداد فيما يتعلق بالتعاون مع مجلس الأمن بشأن جميع المسائل ذات الصلة.

ونرى أننا تمكنا، عن طريق العمل الذي اضطلع به، من تحسين نص القرار بشكل كبير. ولسوء الحظ أنه ثبت من غير الممكن حل جميع المشاكل. ويرجع هذا أساسا إلى أن مبدأ سيادة العراق الذي أعيد تأكيده في القرار لا تعززه دائما إجراءات محددة تعطي أثرا عمليا لذلك المبدأ، وبخاصة فيما يتعلق بمحافظات العراق الشمالية حيث الحالة الإنسانية متدهورة، والخطأ ليس خطأ بغداد وحدها.

إن عددا من أحكام القرار، الفقرة ٦ بشكل خاص، يمس مسائل في العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا. وهذه مسائل ينبغي أن تحل في ذلك الإطار.

ونأمل أن تسوى هذه المشاكل المتبقية بشكل مرض خلال الاتصالات المقبلة بين الأمين العام وحكومة العراق المنصوص عليها في القرار. وبغية بدء تنفيذ القرار بأسرع وقت ممكن، نحث الأمين العام على التفاوض بشأن إجراءات مقبولة بشكل عام حتى يمكن أن يكون القرار فعالا فعلا ولا يظل حبرا على ورق، الأمر الذي حدث للأسف، بالنسبة لقرارات سابقة لمجلس الأمن بشأن هذا الأمر. وفي الوقت نفسه، ندعو العراق إلى التعاون بشكل بناء مع الأمين العام لضمان وضع هذه المبادرة المفيدة موضع التنفيذ العملي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): والآن أدلي ببيان بصفتي ممثلا للجمهورية التشيكية.

إن للقرار ٩٨٦ (١٩٩٥) أهمية بالغة لأسباب عديدة أولا وقبل كل شيء، لأنه قرار إنساني، يرمي إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للسكان العراقيين. إن العراق - نتيجة لأعمال ارتكبها زعماؤه، لا يزال يتعرض لجزاءات متنوعة تفرضها عليه الأمم المتحدة. ولم يكن في نية مجلس الأمن أبدا أن تعاني الفئات الأفقر والأكثر ضعفا من الشعب العراقي، دون مبرر، في ظل هذه الجزاءات. ولا يزال كثيرون يرون أنه إذا ما كانت هذه الفئات تعاني فعلا، فإن ذلك يرجع إلى الأسلوب القاسي الذي يتبعه زعماؤها في توزيع الثروة في البلد. إلاّ أن مجلس الأمن يبين بهذا القرار بوضوح بالغ أنه لا ينسى الناس العاديين المقهورين في العراق وأنه على استعداد لبذل قصارى جهده لتوفير آليات يمكنها أن تخفف متاعبهم.

ونحن نقدر بشكل خاص في هذا السياق الصياغة الجديدة للفقرة ٨، حيث يبين نظام توزيع الأموال بوضوح الأولوية المعطاة للجانب الإنساني ويبين أيضا بطريقة مرضية الأسلوب الذي توزع به المساعدة في جميع أنحاء العراق، بما في ذلك الجزء الشمالي من البلد.

ومع ذلك، فإن مجلس الأمن لا يسعه إلاّ أن يخفف الحالة الإنسانية في العراق دون حلها. إن حلها في جميع جوانبها لا يزال يعتمد على أنشطة قيادة العراق نفسها - على كيفية استجابتها بشكل تام وسريع لجميع متطلبات قرارات مجلس الأمن السابقة التي لا تزال قائمة.

وفي هذا الصدد، للجانب الهام الثاني من هذا القرار دور فعال: إنه يبعث بإشارة واضحة إلى حكومة العراق بأن موقف مجلس الأمن ليس ظالما، وليس مجحفا من الناحية السياسية. وينبغي للعراق أن يرى في هذا القرار بعض التأكيد على أن المجلس سيطبق نفس النهج في المسائل الأخرى المتعلقة بذلك البلد. وعلى وجه أخص، فإننا باتخاذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، لا نحكم مسبقا على التطورات الأخرى التي قد تؤدي مستقبلا، وستؤدي كما نأمل، إلى تعديل نظام الجزاءات.

إننا نلاحظ بارتياح خاص أن القرار لا يعوق تنفيذ الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وأنه يؤكد مجددا سيادة العراق ووحدة أراضيه، وهذا أمر أكده وفد بلدي دائما في هذه القاعة.

ومع ذلك، فإن هذا القرار، بالإضافة إلى أهميته بالنسبة للعراق، له أهمية أوسع مدى أيضا. تثار شكوك أحيانا بشأن الفلسفة الشاملة للجزاءات - بالتحديد لأن الكثير من المراقبين يرون أن عبئها يقع ظلما على الأرجح على الشرائح الأضعف من سكان البلد المستهدف. وهذا القرار، إذا ما حققت أحكامه، عند الممارسة، الهدف الذي نتوقعه منه، قد يبين طريقة لصقل أداة الجزاءات القاسية بشكل عام بالنسبة لحالات أخرى في أنحاء العالم.

وعندما اجتمعت في وقت سابق من هذا الأسبوع، بصفتي رئيسا للمجلس، بسعادة السيد طارق عزيز، نائب رئيس وزراء جمهورية العراق، أخبرته بأنني آمل وأرجو أن يعتمد مشروع القرار الذي نعمل على وضعه بالإجماع وأن تستفيد منه السلطات العراقية بعد ذلك استفادة فعلية. ولقد اتخذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) بالإجماع توا، وسننتظر بتلهف التطورات التي ستحصل في الأسابيع القليلة القادمة والتي ستشير إلى موقف السلطات العراقية، لأن سدادة النفط الذي سيجري ضخه هي، في التحليل النهائي، في يدي العراق، وللعراق وحده أن يبت في أن يظل هذا القرار حبرا على ورق أو أن يكتسب معنى حقيقيا.

وختاما، اسمحوا لي أن أعبر عن إعجاب وفدي بجميع الذين عملوا من أجل تقديم النص الختامي وعن شكره لهم: فنادرا ما يرى المجلس تمخض مثل هذا التعاون المخلص والصادق والمكثف بين أطراف بوجهات نظر متباينة عن قرار يتخذ بتوافق الآراء، وأود أن أشيد إشادة خاصة بالسفير كاردیناس ممثل الأرجنتين، الذي بادر وفده بإعداد هذا القرار. وإن خبرته التي تجمع بين مجالات الدبلوماسية والقانون والمعاملات المصرفية وصناعة النفط، بالاقتران بصلابته وإخلاصه الشخصيين، هي التي نشعر بأن لها أثرا كبيرا في النجاح الذي حققناه اليوم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

ليس هناك متكلمون آخرون. بذلك يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠